وهكذا، فان الرسم الصافي يساوي ٣٠١٣ جنيها استرلينيا. والضرائب الحكومية (الاساسية فقط وليس جميع الضرائب) تعادل ٥٦٪ من الربح الصافي.

تحت ضغط احتجاج كافة السكان العرب واليهود تقريبا. وعدت الحكومة مرارا باصلاح نظام العشر المرتقب. الذي بدلد منذ فترة طويلة كمال باشا في تركيا. لكن حتى الآن اكتفى الاصلاح بتنزيل العشر من ١٢٪ الى ١٠٪. وهذا التنزيل مع مراعاة نظام تحصيل الضرائب، والسلطة المطلقة وعدم مسؤولية موظفي الحكومة في القرية، لم يعط التنزيل اية منافع الى الفلاحين. ومنذ عام ١٩٢٧ تقدمت الحكومة بوضع مشروع بتغيير طرق تقييم المحصول، حيث يفترض في المستقبل تقدير المحصول ليس كل عام، وانما اخذ المتوسط خلال السنوات الاربع الماضية. مجمل هذه التبديلات لا يغير من رجعية نظام العشر، الذي يشكل عائقا رئيسيا امام تطور الزراعة في فلسطين.

ان جميع الضرائب الزراعية (العشر والورقة على الحيوانات) التي تقع بشكل اساسي على الفلاحين، كان يتراوح خلال فترة الانتداب البريطاني ما بين ٣٦٨،٠٠٠ و ٦٤٠،٠٠٠ جنيه استرليني سنويا. ونتيجة عدم دفع عدد كبير من الفلاحين الضرائب في الفترة الاخيرة، قامت الحكومة بسن قانون جديد يهدد ليس فقط ببيع ملكية من لم يدفع الضرائب، وانما بالحكم والسحب ايضا.

تفرض سياسة الحكومة الجمركية ضرائب عالية على سلع استهلاك الفلاحين (السكر القهوة والشاي)، كما لا تحمي منتوجات الزراعة المحلية من منافسة الطحين والسمن الاسترالي.

سياسة الموازنة:

في الموازنة الفلسطينية يظهر بشكل واضح مضمون السياسة الانجليزية الطفيلي، حيث بني قسم الواردات فقط على الضرائب التي يقع معظم ثقلها على الجماهير الشعبية. كما كان قسم الانفاق مبيناً بشكل غير منتج اطلاقا. وايضا تحصل الزراعة بشكل عام وليس فقط استثمارات الفلاحين على مبالغ هزيلة للغاية. الجدول التالي يقدم نموذجا للسياسة الاقتصادية الانجليزية:

واردات الموازين: ١٩٢٥ - ١٩٢٦	٢٦ - ١٩٢٦	٢٧ - ١٩٢٨	٢١ - ١٩٢٨
المصاريف:	٢٠٧٣٩٠٥٩١	٢٠٣٩٠٠٠٨٠	٢٠٣٢١٠٠٠٠	١٦،٩٥٥،٠٠٠
رصد الواردات:	+٦٨٨،٧٥٨	+٣١٩٠٦٠١	- ٣٧٩،٠٠٠	إ١،٤٠٠،٠٠٠

هذا، مع الاخذ بعين الاعتبار المواد اللازمة، استخدم كل هذا الدخل بحجة غير مقنعة او حول الى جيوب الماليين والحكومة الانجليزية.

فروع الواردات الاساسية:	٢٥ - ١٩٢٦	٢٦ - ١٩٢٧	٢٧ - ١٩٢٨
الجمارك	٨٦٤١٥٤	٧٨٣٥٧٣	٨٨٠،٠٠٠
الضرائب (العشر - الورقة الحرفية وسواها).	٧٨٢،٥١٢	٧٠٤٠٤٨١	٧٠٠،٠٠٠

فروع المصاريف الاساسية

البوليس والسجون	٢٠١،٩٩٤	٣٠٥٠٩٤٣	٣٥٠٠٠٠٠
قوات الامن وحرس الحدود	٢٧٧٠٧٠٠	١٨٥٠٤٠٠	٤٣٠٠٠٠٠
الطرق الحديدية	٢٩٠٠٤٠٠	٢٩٠٠٤٥٠	٢٥٠٠٠٠٠
البريد والبرق	٨٧٠٧٣٠	١٠٥٠٥٠٤	١٢٦٠٠٠٠
الطوارئ (الطرق الحديثة الستراتيجية	٢٠٠،٠٠٠		
وسواها)	٣٦٠١٦٢	٢٠٨٠٠٠	١٨٠٠٠٠٠
الزراعة		٦٣٠٦٧٩	٦٨٠٠٠٠

وقد وزعت بقية المبلغ بين سائر الفروع الادارية التي يشغل معظمها الموظفون الانجليز ذوي الرواتب الضخمة.

سياسة الارض

لقد ذكرنا سابقا القانون الذي ساعد في تحطيم الصيغة الجماعية لملكية الارض في عام ١٩٢٨، حيث بدء نظام مساحة الارض وخطط تنفيذ هذا النظام خلال عشر سنوات. وثمة اسباب عديدة جعلت الحكومة تقوم بتنفيذ المساحة:

اولا: تأمين مصالح الرأسماليين الانجليز الذين اخذوا في الآونة الاخيرة يهتمون بشراء الارض وباستثمارات المزارع.

ثانيا: يظهر نظام المساحة بشكل دقيق، حجم الارض وتوزيعها والاحتياطات المتبقية في ايدي الحكومة.

ثالثا: مساحة الارض تعطي امكانية اعادة النظر في الضرائب المفروضة على الارض والورقة، لجهة زيادة هذه الضرائب، حيث يخفي عدد كبير من الملاك في الوقت الحاضر حجوم اراضيهم الحقيقية.

رابعا: تشكل المساحة اداة فعالة للضغط على الاقطاعيين القوميين الذين يملكون في معظم الاحيان، قطعا واسعة من الارض، بدون اي اساس قانوني، وهي بمثابة موضع الخلاف الدائم بينهم وبين الاقطاعيين والفلاحين المجاورين.

خامسا: تساعد المساحة على طرد عدد كبير من الفلاحين الذين يعملون في اراض كانت فيما مضى اراضي حكومية.

خلال عملية المساحة قامت الحكومة باصدار قانون جديد (١٩٢٩) اضافة الى قانون فصل اراضي الفلاحين عن المشاع. فبحسب القانون الجديد، تقوم الحكومة بفصل فقط تلك الاراضي التي ليست اصغر من مساحة محددة، واصحاب القطاعات الاصغر من هذا الحد